

الكويت في: 19 يوليو 2020

المحترم

السيد/ محمد سعود العصيمي
الرئيس التنفيذي - شركة بورصة الكويت
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع: تعقيب على الأخبار

عملاً بأحكام الفصل الرابع من كتاب الإفصاح والشفافية من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاته الصادرة عن هيئة أسواق المال بتاريخ 2015/11/9 بخصوص التعامل مع الشائعات والأخبار، وتعقيباً على ما تناقلته وسائل التواصل الاجتماعي بشأن "معاملات مالية مشبوهة تمت عن طريق البنك الكويت الوطني فرع لندن".

نود الإفادة بأن بنك الكويت الوطني - لندن في المملكة المتحدة وإن كان ضمن مجموعة بنك الكويت الوطني، إلا أنه بنك ذو كيان مستقل وليس فرعاً لبنك الكويت الوطني - الكويت، لذا فهو يخضع للتعليمات والقواعد الرقابية الصادرة عن السلطات الرقابية المحلية في المملكة المتحدة مثل هيئة السلوك المالي (Financial Conduct Authority) والهيئة التنظيمية العليا (Prudential Regulation Authority)، علماً بأن هذه التعليمات تعد عالمياً من أفضل وأكثر الضوابط حصافة وتشدداً في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

هذا، وينتهج بنك الكويت الوطني - لندن سياسات وإجراءات صارمة في تنفيذ قواعد وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بما يتماشى مع التعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية المحلية، وتقوم وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة لمجلس إدارة مصرفنا في المملكة المتحدة بالتحقق من الالتزام بسياسات وإجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومراجعتها وتحديثها على نحو مستمر، لضمان تماشيها مع أحدث المتطلبات الدولية، وعرض تقارير دورية على المجلس في هذا الشأن، فضلاً عن استخدامها لأحدث النظم والبرامج التقنية المتطورة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تقدم تنبيهات تلقائية بشأن العمليات والمعاملات المنفذة على حسابات العملاء وفق سيناريوهات متعددة بغرض متابعتها والتأكد من اتساقها مع المعلومات المتوفرة عن أولئك العملاء.

كما يتم تطبيق إجراءات تفصيلية بشأن معايير "أعرف عميلك" والتي تتضمن الشروط والضوابط التي تحدد قبول العملاء بما يتماشى مع التعليمات، وفي حال الاشتباه في أية معاملة مع توافر كافة الدلائل للاشتباه فإنه يتم إخطار الجهات المحلية المختصة في المملكة المتحدة والتي تقوم بإعمال إجراءاتها المتبعة في هذا الخصوص. علماً بأن رئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى مصرفنا في المملكة المتحدة يعمل باستقلالية تامة وله صلاحية إبلاغ منفردة للسلطات المحلية في المملكة المتحدة مباشرة دون الحصول على أية موافقات داخلية في حال الاشتباه في أي معاملة وذلك وفق ما هو منصوص عليه بالتعليمات الرقابية في هذا الشأن.

هذا، ونؤكد على أن كافة السياسات والإجراءات المعمول بها في شأن مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب تطبق على مستوى مجموعته بنك الكويت الوطني وتأخذ في اعتبارها تطبيق التعليمات الرقابية الأكثر صرامة في الدول التي يعمل بها مصرفنا.

ويحتفظ بنك الكويت الوطني بسائر حقوقه القانونية المقررة ضد من يقوم - بغير حق - بنشر أو الترويج لمعلومات غير دقيقة ومحرفة بشأن الإجراءات والسياسات المعمول بها لدى البنك أو أياً من شركاته التابعة، والتي من شأنها التأثير سلباً على القرارات الاستثمارية للمتداولين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

عن / بنك الكويت الوطني (ش.م.ك.ع.)



عصام جاسم الصقر
الرئيس التنفيذي للمجموعة